ظاهرة التأثير والتأثر بين التوجيه النحوي ومعاني القرآن الكريم

آماد كاظم محمد صالح: طالب دكتوراه في أكاديمية الدراسات الإسلامية – جامعة مالايا
amadkurde@yahoo.com

الملخص

يعالج هذا البحث مفهوم التوجيه النحوي معرفاً به ومحدداً دلالته اللغوية والاصطلاحية. ويرمي إلى بيان أن النحو ليس مقتصراً على البناء اللفظي للكلمة والعبارة اللغوية فحسب، بل أنه يتعدى ذلك إلى تناول الناحية المعنوية للفظ والتركيب اللغوي، ويهتم بمعاني الكلام وسياقه وأغراضه، ومقاصد المتكلمين وأحوالهم. وتهدف هذه الدراسة إلى إثبات الوصل بين النحو والمعنى وبيان إن ثمة صلة وثيقة بينهما نظراً لفاعلية المعنى وتأثيره في الحركة الإعرابية وتركيب الكلام، وكذلك فاعلية التوجيه النحو وتأثيره في فهم النصوص وتفسيرها. وإن هذه العلاقة متبادلة بينهما بحيث لا يمكن الفصل بينهما أو الاستغناء عن أحدهما. وأن القضايا النحوية لا يمكن النظر فيها من دون التأصيل في معطيات المعنى ومكوناته. وقد تناول البحث التوجيه النحوي للأسماء، والأفعال وحروف المعاني والتراكيب النحوية.

المقدمة

الحمد لله الذي نزل القرآن بلسان عربي مبين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

إن النحو علم من علوم اللغة العربية وظيفتها دراسة الناحية اللفظية والمعنوية معاً للكلمة والعبارة اللغوية، فيهتم بمعاني الكلام وسياقه وأغراضه، ومقاصد

المتكلمين وأحوالهم، وليس مقصوراً على الناحية اللفظية الشكلية والعلامات الإعرابية للمفردات اللغوية فحسب.

والهدف من هذه الدراسة هو بيان العلاقة بين التوجيه النحوي والمعنى، ومدى تأثير أحدهما في الأخر، ودورهما في اختلاف المفسرين في بيان المعنى من بعض التركيبات النحوية في الآيات القرآنية، واختلاف الأصوليين والفقهاء في استنباط الأحكام الشرعية العلمية من آيات الأحكام في القرآن الكريم.

واقتضت طبيعة الدراسة أن أُقسمها على خمسة مرتكزات تسبقها مقدمة وتتلوها خاتمة.

تناول البحث في المرتكز الأول الدلالة اللغوية والاصطلاحية للفظ (التوجيه)، وبيان العلاقة بين التوجيه النحوي والمعنى ومدى تأثير أحدهما في الآخر. أما المرتكز الثاني فكان في (التوجيه النحوي للأسماء) إذ عالجنا فيه أثر التوجيه النحوي للأسماء، واخترنا (دلالة تكرار الاسم نكرةً ومعرفةً) لبيان دلالة الاسم المكرر من حيث التنكير والتعريف وأثره في المعنى، وتعرضنا في المرتكز الثالث: لـ (التوجيه النحوي للأفعال)، واخترنا (فعل الأمر بعد الحضر)، وقد قمنا بالتوفيق بين المعنى النحوي للنص، والمفهوم الأصولي له، وتوصلنا إلى أن الأمر قد يخرج من غرضه الأصلي الذي هو الوجوب إلى أغراض أخرى بحس القرائن، ومنها قرينة مجي الأمر بعد النهي والحضر. وجاء المرتكز الرابع ليكشف لنا عن (التوجيه النحوي للحروف)، وقد أخترنا (واو العطف)، لكونها الأصل في باب حروف العطف لكثرة مجالها فيه، وهي مشتركة في الإعراب والحكم، وتناول البحث اختلاف النحاة والمفسرين في المعنى المقصود منها من حيث كونها موضوعة للجمع أو للترتيب، وقد توصل إلى نتيجة تثبت أنها وضعت للجمع وقد تفيد الترتيب بناءً على القرائن الخارجية. وخصصت المرتكز الخامس لـ (التوجيه النحوي

للتراكيب) فظهر فيه أثر التراكيب في الكشف عن معنى النصوص. وتناول البحث فيه (الاختلاف في تعيين الخبر) وقد فصل القول فيه في مظانه من البحث، وحري بالذكر أننا اخترنا المواضيع المذكورة في مرتكزات البحث لكونها لم تدرس أكاديمياً من حيث علاقة التأثير والتأثر بين التوجيه النحوي والمعنى – بحسب استقرائنا المتواضع – وأنها بحاجة إلى دراسة أكاديمية للكشف عن الالتباس والغموض الذي يحول دون فهمها.

١–المرتكز الأول: تمهيد عن التوجيه النحوي والمعنى

أ– الدلالة اللغوية للفظ (التوجيه)

بما أن هذه الدراسة تقوم على أساس التوجيه النحوي بوصفه مصطلحاً من مصطلحات العلوم العربية، لذلك يقتضي أن نقدم دراسة لدلالة لفظ (التوجيه)، وبيان استعمالاته في اللغة.

فالتوجيه مصدر الفعل الثلاثي المضعف العين (وجَّه) وقد استعمل بمعانٍ متعددة في المعجمات اللغوية، منها:

– قال الخليل(ت١٧٥هـ):"الوجه مستقبل كل شيء، والجهة: النحو، ويقال أخذت جهة كذا، أي: نحوه"(١).

– وقال ابن فارس(ت٣٩٥هـ):"والوجهة كل موضع استقبلته ووجهت الشيء جعلته على جهة واحدة "(٢). ورد في اللسان:" الوجه معروف، ووجه الكلام السبيل الذي تقصد به...وصرف الشيء عن وجهه. يقال: وَجَّهت الريحُ الحصى توجيهاً إذا ساقته ... ويقال قاد فلانٌ فلاناً فَوُجِّهَ أي انقاد واتبع، وشيءٌ مُوَجَّه إذا جُعل على جهة واحدة لا يختلف.. ..ويقال: خرج القوم فَوجَّهوا للناس الطريقَ توجيهاً إذا وطئوه وسَلكوه حتى استبان أثرُ الطريق لمن يسلكه"(٣).

– وجاء في المنجد في اللغة:" وجَّه المطر الأرض قشرَ وجهها وأثر فيها، صيرها وجهاً واحداً، ووجَّه البيت: جعل وجهه نحو القبلة، ووجَّهه إلى فلان أي أرسله إليه ...ويقال: ضل وجهة أمره أي: قصده ..والموجَّه من الكلام :ما يحتمل الضدين فيصح أن يكون مدحاً أو ذماً "(٤) .

ويمكن أن نستنتج مما سبق أن لفظ (وجه) يأتي بمعنى الجارحة المعروفة عند الإنسان، والجهة والناحية المتوجه إليها، والبيان والظهور والوضوح ومنه بيان الطريق ووضوحه، والصحة في الكلام، ومنه وجه الكلام السبيل الذي نقصده.

والتوجيه في الكلام: هو محاولة الكشف عن السبيل الذي قصد إليه، أو قصد منه بيان أصله ومعناه.إذن فالتوجيه لا يكون إلا حيثما يكون هناك شيء صُرف عن جهته ويتطلب الكشف عن وجهته، ويمكن أن نحدد له ثلاثة عناصر هي:

١.الموجَّه: وهو الشيء المراد توجيهه.

٢.الوجه: هو الأصل أو القصد أو المعنى المنشود من التوجيه.

٣.الموجِّه: هو القائم بعملية التوجيه.

والتوجيه على هذا يعني: العملية التي يقوم بها الموجِّه لأجل إعطاء شيء ما وجهته، وبكلام آخر: هو الكشف عن وجهة الشيء ببيان أصله (٥).

ب– الدلالة الاصطلاحية للفظ (التوجيه)

وردت لفظة (التوجيه)بدلالة اصطلاحية بمعنى : إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين، فهو يحدد للكلام حكماً واحداً عن طريق سياق الآية والقرائن الدالة عليه (٦)، ذلك أن النحوي قد تعرض له قراءة قرآنية أو شاهد شعري يرى بأكثر من وجه إعرابي كأن يرد بالرفع والنصب أو بأكثر من صورة، أي: أن يُذَكَّر

ما معروف أنه مؤنث أو يُؤنَّث ما معروف أنه مذكر وما إلى ذلك، فيحاول أن يعمل فكره النحوي لإيجاد حل يُؤمَن من خلاله تفسيراً يجعل الحالة الذهنية المدروسة تتطابق والقواعد النحوية التي يحتكم إليها مذهبه النحوي، بمعنى أكثر بياناً انه يسوق الحالة النحوية قيد الدرس لتطابق قاعدة نحوية معروفة تجعل للنص وجهاً مقبولاً في العربية، جائزًا عند دارسيها. وهو بهذا نوع من إعمال للفكر النحوي ووسيلة لحل ما قد يكون في ظاهره تعارضاً بين النص والقاعدة النحوية (٧).

ولا يخفى أن لهذا المعنى علاقة بالدلالة اللغوية التي أوردناها للفظ التوجيه في قولهم: "وجهت الريح الحصى توجيهاً إذا ساقته ... وشيء موجه إذا جعل على جهة واحدة لا يختلف" وقولهم:"خرج القوم فوجهوا الناس الطريق توجيهاً إذا وطئوه وسلكوه حتى استبان أثر الطريق لمن يسلكه". فكان النحوي بذلك يسوق النص ليطابق القاعدة النحوية مستندًا إلى قواعد اللغة العربية ليسير النص بذلك مع العربية على جهة واحدة.

جـ- علاقة التأثير والتأثر بين التوجيه النحوي والمعنى

من الواضح أنه لا يمكن إدراك المعنى من الآيات القرآنية، أو الكلام المنظوم والمنثور إلا بفهم علاقة الكلمات المكونة لكل منها بعضها ببعض، فمفهوم كل كلمة على حدة لا يمكن أن يعطي معنى يمكن السكوت عليه، ولا يبين المعنى المقصود من الآية القرآنية أو النصوص الأدبية؛ ولهذا فإن المعول عليه في ذلك هو علاقة كل كلمة من الكلمات المكونة للنظم بما بعدها وما قبلها، وتفاعل كل كلمة مع أخواتها تفاعلاً لا يسمح بوجود معنى عند ابتعاد الواحدة عن الأُخرى. ويظهر مما سبق أن المعنى النحوي هو رباط يربط بين المعاني قبل أن يكون ربطاً بين الألفاظ (٨).

فالمتكلم يبدأ بنظم المعنى في ذهنه أولا ثم يقوم بتركيب الألفاظ للتعبير عن ذلك المعنى، فالمعنى النحوي يبدأ دوره مع تنظيم المعاني في نفس المتكلم حتى يتلفظ بها أو يكتبها. أما الإعراب فليس له دور في هذه المرحلة لأن دوره يبدأ بعد رصف الكلمات المكونة للنظم، فتأخذ كل كلمة الحركة المناسبة لموقعها من الكلام، أو المناسبة لموقعها النحوي، سواء أكانت فاعلاً أم مفعولاً، أم حالاً، أو غير ذلك.

ومن هنا يظهر أن المعنى النحوي أشمل وأوسع من الإعراب، وأن الإعراب ما هو إلا جزئية مهمة من جزئيات المعنى النحوي، يأتي دورها بعد رصف الكلمات المكونة لأي نظم. وأن المعنى النحوي شيء عقلي لا غنى عنه في النظم، إذ هو أساس النظم، أما الإعراب فهو أمر لفظي يتعلق بالألفاظ ويعد مكملاً للفصاحة، ومكملاً على فهم المعنى المراد من الكلام (٩).

ويظهر مما سبق أن المعنى هو الأصل باعتبار المتكلم والإعراب فرعه. لكن هذه المسألة ليست محل اتفاق بين العلماء، بل هي مسألة خلافية: فهل الأعراب هو الأصل والمعنى فرعه، أي: أن التوجيه النحوي هو الذي يؤثر في المعنى، أو أن المعنى هو الأصل والإعراب فرعه.

يرى البحث أن ذلك يختلف باعتبار المتكلم والمتلقي.

فالمتكلم يقوم بترتيب الكلمات في النطق بحسب ترتيبها في الذهن، أي أن المعاني المنبثقة في الذهن هي الأصل والأساس الذي يبنى عليه ترتيب الكلمات في النطق، وترتيب الكلمات هذا هو الفرع. والكلمة تأخذ حركتها الإعرابية من موقعها الذي صدره المعنى، فالمحصلة أن المعنى هو الأصل والإعراب فرعه، وأن المعنى يؤثر في التوجيه باعتبار المتكلم (١٠).

وقد صرح عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) أن اعتبار المعاني قبل الألفاظ إنما هو للناظم نفسه، إذ قال:" وذلك أن نظم الحروف هو تواليها في النطق فقط، وليس نظمها بمقتضىً عن معنى، ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسماً من العقل اقتضى أن يتحرَّى في نظمه لها ما تحرَّاهُ....وأما نظم الكَلِم فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني، وتُرَتِبُها على حسب ترَتُّب المعاني في النفس" (١١).

وقال الإمام الغزالي مقرراً أصالة المعنى: "فاعلم أن كل من طلب المعاني من الألفاظ ضاع وهلك وكان كمن استدبر المغرب وهو يطلبه، ومن قرر المعاني أولاً في عقله ثم أتبع المعاني الألفاظ فقد اهتدى"(١٢).

أما المتلقي أو المخاطب فالمعاني تابعة للإعراب عنده وانه يفهم المعنى بحسب ما يصل إليه من التركيب وما يفهمه من الإعراب (١٣). وقد أقر الجرجاني أن الإعراب هو مفتاح ما انغلق من المعاني على المتلقي، فقال: " قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرِجَ لها، وأنه المعيار الذي لا يتبَّينُ نقصانُ كلامٍ ورجحانه حتى يُعرَضَ عليه، والمقياس الذي لا يُعرَفُ صحيح من سقيم حتى يرجعَ إليه. ولا ينكر ذلك إلا من نُكِر حسه، وإلا من غالط في الحقائق نفسه"(١٤).

وعرَّف ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) الإعراب في أثناء كلامه على الإسناد الواقع بين المبتدأ والخبر بقوله:" إنما أُتي به للفرق بين المعاني، وإذا أخبرت عن الاسم بمعنى من المعاني المفيدة احتيج إلى الإعراب ليدلَّ على ذلك المعنى "(١٥).وقال السيوطي "الإعراب يميِّز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين"(١٦).

ويظهر مما سبق أن الغرض من الإعراب: كشف المعاني المختلفة، والدلالة عليها وتمييز بعضها من بعض بغية الوقوف على مراد المتكلم. فالمتكلم يعبر عما

في نفسه مراعياً حركات الإعراب بغية إيصال الكلام إلى السامع خالياً من الالتباس، ويفهم المتلقي أو السامع مراد المتكلم عن طريق الإعراب، وذلك لأن الأصل في الإعراب أن يكون للإبانة عن المعاني، كما جاء في اللغة أن الإعراب يطلق على معانٍ منها: الإبانة، والفصاحة، والإيضاح، يقال: أعرب عنه لسانه وعرَّب، أي: أبان وأفصح، وهذا هو المعنى المشهور لهذه الكلمة (١٧).

ولهذا إذا كانت الجملة غفلاً من الإعراب احتملت عدة معان، وإن أُعربت تعين معناها " ويدل على ذلك أنك لو قلت:(ما أحسنَ زيداً) لكنت متعجباً، ولو قلت:(ما أحسنَ زيدٌ) لكنت نافياً، ولو قلت:(ما أحسنُ زيدٍ) لكنت مستفهماً عن أي شيءٍ منه حسن، فلو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي، والنفي بالاستفهام، واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض وإزالة الالتباس واجب"(١٨).

ونحو قوله تعالى: **{إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ}** (١٩) فلو أبدلت حركة لفظ الجلالة من النصب إلى الرفع ،وحركة (العلماء)من الرفع إلى النصب لاختل المعنى. وهذا يدل على أن تغير العلامة الإعرابية يغير معنى النص، وقد يغيره من معنى الإيمان إلى معنى الكفر، ويدل على أن للعلامة الإعرابية دوراً مهماً في توجيه المعنى.

وأكد ذلك مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) إذ قال:" ورأيت من أعظم ما يجب على الطالب لعلوم القرآن.... معرفة إعرابه والوقوف على تصرف حركاته وسواكنه يكون بذلك سالما من اللحن فيه مستعينا على أحكام اللفظ به مطلعا على المعاني التي قد تختلف باختلاف الحركات متفهما لما أراد الله به من عباده، إذ بمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعاني وينجلي الإشكال فتظهر الفوائد ويفهم الخطاب وتَصِحُ معرفة حقيقة المراد"(٢٠).

وقد يؤثر المعنى في تعدد الاحتمالات الإعرابية.ولهذا أوجب الزركشي على معرِب القرآن أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه قبل الإعراب [٢١] ومثال ذلك لفظة (الكلالة) في قوله تعالى: **{وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلالَةً }**[٢٢] . فإنَّ توجيه نصبها يتوقف على بيان المراد منها " فإن كان اسما للميت فهي منصوبة على الحال؛ وإن كان تامة لا خبر لها بمعنى(وجد). ويجوز أن تكون ناقصة والكلالة خبرها، وجاز أن يخبر عن النكرة؛ لأنها قد وصفت بقوله:(يورث) والأول أوجَه. وإن كانت اسما للورثة فهي منصوبة على الحال من ضمير (يورث) لكن على حذف مضاف، أي: ذا كلالة، وعلى هذا فكان ناقصة و(يورث) خبر. ويجوز أن تكون تامة فيورث صفة.ويجوز أن يكون خبرا فتكون صفته. وإن كانت اسما للمال فهي مفعول ثان ليورث، كما تقول:(ورثت زيدا مالا) وقيل: تمييز وليس بشيء. ومن جعل الكلالة الوراثة فهي نعت لمصدر محذوف، أي: وارثه كلالة، أي: يورث بالوراثة التي يقال لها الكلالة"[٢٣].

وقد يتجاذب الإعراب والمعنى في بعض الآيات القرآنية والنصوص الأدبية بأن يوجد في الكلام: أن المعنى يدعو إلى أمر والإعراب يمنع منه، فيجب حينئذٍ التمسك بالمعنى، وتأويل الإعراب بما يوافق صحة المعنى، فمن ذلك قول الله تعالى: **{إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ}**[٢٤] يقتضى المعنى أن يتعلق الظرف الذي هو(يوم) بالمصدر الذي هو (رجع)، أي: إنه على رجعه في ذلك اليوم لقادر ،ولكن الإعراب يمنع منه لعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي ، فيجعل العامل فيه فعلا مقدرا دلَّ عليه المصدر [٢٥] .

وقال ابن جني (ت٣٩٢هـ) " فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو مالا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا

لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك"[٢٦].

ويظهر مما سبق أن ثمة تأثيراً متبادلاً بين التوجيه النحوي والمعنى، فالمعنى هو الأصل عند المتكلم، والتوجيه النحوي هو الأصل عند المتلقي.

وأن للعلامات الإعرابية دوراً في توضيح المقصود من الكلام وتوجيه المعنى، وفي بعض الأحيان يكون لمعنى اللفظ دور في توجيه حالته الإعرابية، ويجب أن يكون تقدير الإعراب موافقا لتقدير المعنى، وعند حصول الاختلاف بينهما يجب الأخذ بتفسير المعنى وتصحيح تقدير الإعراب ليوافق تفسير المعنى. والله أعلم.

٢- المرتكز الثاني: التوجيه النحوي للأسماء

أولاً: دلالة تكرار الاسم نكرةً ومعرفةً

النكرة هي: " ما شاع في جنس موجود في الخارج تعدده، أو مقدر وجود تعدده فيه "[٢٧] فهي لفظة مبهمة شائعة لا تدل على شيء بعينه [٢٨].

والمعرفة هي: "كل لفظة وضعت لتستعمل في معين "[٢٩]، أو لتدل على شيء بعينه [٣٠].وتعد النكرة والمعرفة عنصرين مهمين في بنى النحو وتركيب الكلام، كما هو واضح من كلام سيبويه (ت١٨٠هـ):"واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكنا؛ لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تُعَرَّفُ به، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة "[٣١] وسيقتصر البحث في حديثه عن التنكير والتعريف على مسألة تكرار الاسم نكرةً ومعرفةً:

ثانيا: تكرار النكرة والمعرفة

وإن لتكرار الاسم في الموضع نفسه أربعة أحوال:

فإما أن يكونا معرفتين أو نكرتين؛ أو الأول معرفة والثاني نكرة أو عكسه.

الحالة الأولى: أن يكونا معرفتين، والثاني فيه هو الأول غالباً حملا له على المعهود [٣٢] الذي هو الأصل في اللام أو الإضافة [٣٣]. وقد ورد تكرار المعرفة والمعنى واحد في آيات كثيرة،

نذكر منها قوله تعالى: {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ} [٣٤] فـ(الصِّرَاطَ)في الموضع الأول معرف بـ(أل)، وفي الثاني معرف بالإضافة، وصراط الذين أنعمت عليهم هو الصراط المستقيم نفسه، فيدل على أنه واحد.

وهذه القاعدة ليست مطردة، بل هي منقوضة بعدة آيات منها: قوله تعالى: {هَلْ **جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلا الإِحْسَانُ**} [٣٥]. فهما معرفتان وهما غيران، فإن الأول هو العمل والثاني الثواب [٣٦]. وقد يحتمل الوجهين أي: أن يكون الثاني هو الأول نفسه أو مغايراً له، نحو قوله تعالى: **{فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ .....* قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِينُ }**[٣٧] فقد أجاز المفسرون أن تكون إحداهما الأولى هي الثانية نفسها أو تكون غيرها [٣٨].

الحالة الثانية: أن يكونا نكرتين: فالثاني غير الأول غالباً لأن تكرار النكرة يدل على المغايرة، وإلا لكان المناسب هو التعريف بناءً على كونه معهوداً سابقاً [٣٩].

مثال ذلك قوله تعالى: **{اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ}** [٤٠].

هذه الآية دليل على كمال قدرة الله تعالى بخلق الإنسان على أطوار مختلفة، فالمراد بالضعف الأول ضعف النطفة، والثاني ضعف الموجود في أطوار (الجنين، الوليد، الرضيع، المفطوم)، والثالث الشيخوخة (٤١). والظاهر أن هذه القاعدة غير محررة، فإنها منتقضة بآيات عديدة منها: قوله تعالى: **{وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ}** (٤٢)، فالثاني فيه هو الأول وهما نكرتان (٤٣).

الحالة الثالثة: أن يكون الأول نكرة، والثاني معرفة، فالثاني هو الأول حملاً على العهد (٤٤).

نحو قوله تعالى: **{فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ}** (٤٥)، وهذه القاعدة منقوضة بقوله تعالى: **{ وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ }**(٤٦).الفضل الأول: عمل والثاني: ثواب (٤٧).

الحالة الرابعة: الأول معرفة والثاني نكرة، فلا يطلق القول، بل يتوقف على القرائن: فتارة تقوم القرينة على التغاير وتارة على الاتحاد (٤٨). فمثال التغاير: قوله تعالى: **{وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ }** (٤٩).

فالمراد بالساعة الأولى القيامة، وبالثانية: مدة زمنية محدودة (٥٠). ومثال الاتحاد قوله تعالى:**{ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْءَانِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ * قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ }**(٥١)، فلفظ (القرآن) في الجملة الثانية وقع حالاً مؤكداً، فيكون متحداً في المعنى مع لفظ (القرآن) في الجملة الأولى (٥٢).وبعد هذا التفصيل عن أحوال تكرار الاسم، نود أن نأخذ سورة الانشراح أنموذجا لبيان اختلاف المفسرين في تكرار لفظتي **(العسر)و(اليسر)** في قوله تعالى:**{ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا }**(٥٣)، فذهب الجمهور إلى أنَ**(العسر)** المكرر هو واحد حملاً على المعهود الذي

هو الأصل في التعريف، و(**اليسر**) المكرر هو يسران بناءً على أن النكرة إذا أُعيدت كانت الثانية غير الأولى، فلو قلت:(اشتريت فرساً ثم بعت فرساً) وجب أن يكون الثاني غير الأول، أما لو قلت:(ثم بعت الفرس لكان الثاني عين الأول) (٥٤).

وذهب أبو حيان، والزركشي، وابن عاشور(ت١٣٩٣هـ) إلى أن الجملة الثانية تكرارٌ للجملة الأولى وتوكيد لها، ولا يدل تكرار اليسر على أنهما يسران (٥٥).

وقال الإمام الزركشي:" والتحقيق أن الجملة الثانية هنا تأكيد للأولى لتقديرها في النفس، وتمكينها من القلب، ولأنها تكرير صريح لها، ولا تدل على تعدد اليسر، كما لا يدل قولنا: (إن مع زيد كتابا إن مع زيد كتابا) على أن معه كتابين فالأفصح أن هذا تأكيد"(٥٦).

ويرى الباحث أن سبب الخلاف يعود إلى أمرين: الأول: هل أن النكرة إذا أُعيدت كانت الثانية الأُولى نفسها أو لا. الثاني: هل الجملة الثانية:{**إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا**} مؤكدة للأُولى أو مستأنفة.

وقد أوضح الباحث أن الغالب في تكرار المعرفة هو الاتحاد، وفي تكرار النكرة هو التعدد.

أما بالنسبة للأمر الثاني: فحمل الكلام على التأسيس أولى من حمله على التأكيد؛ لأن الأصل في وضع الكلام إنما هو إفهام السامع ما ليس عنده، فإذا دار اللفظ بين التأسيس والتأكيد تعين حمله على التأسيس (٥٧).

وقد رجح الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ) استئناف الجملة الثانية وقال" إن التأسيس أولى من التأكيد وكلام الله محمول على أبلغ الاحتمالين وأوفاهما"(٥٨).

والباحث يؤيد جمهور المفسرين في تفسيرهم للآيتين، ولرجحان أدلتهم على أدلة المخالفين، وقد صحت الرواية عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب (رضي الله عنهما) أنه :**(لن يغلب عسر يسرين)** (٥٩).

ولو كان اليسر في الجملة الثانية هو اليسر نفسه في الجملة الأولى لأُدخل عليه لام العهد.

ومعنى الآية على رأي الجمهور: أن الله وعد رسوله باليسر بعد ما ضاق هو وأصحابه من أذى المشركين في مكة، كأنه تعالى قال له: خولناك ما خولناك فلا تيأس من فضل الله، فإن مع العسر الذي أنتم فيه يسرين (٦٠). والمراد باليسر الأول: ما تيسر لهم من الفتوح في أيام الرسول ﷺ أو يسر الدنيا مطلقاً، أما اليسر الثاني فالمقصود به يسر الآخرة (٦١).

٣- المرتكز الثالث: التوجيه النحوي للأفعال

فعل الأمر بعد الحضر:

عرَّف النحويون الأمر: بأنه طلب فيه استعلاء وإلزام يصدر من الأعلى إلى لأدنى واجب التنفيذ (٦٢). ويتحقق الطلب بصيغة الأمر المعروفة (افعل)وبأساليب وتعابير أخرى (٦٣).

وصيغة الأمر ترد لمعان كثيرة منها الوجوب، والندب، والإباحة، والالتماس، والدعاء، والتعجيز
والتهديد وغير ذلك من المعاني (٦٤).

وقد اتفق العلماء على أن صيغة الأمر ليست حقيقة في جميع هذه المعاني، ولكنهم اختلفوا في المعنى الذي وضعت له عند تجردها من القرائن الدالة على المعنى المراد.

فذهب جمهور العلماء إلى أن الأصل في الأمر الوجوب، فهو حقيقة في الوجوب مجاز في غيره، فلا يصار إلى غير الوجوب إلا بقرينة، فإن كانت القرينة تدل على الندب، كان موجب الأمر ومقتضاه الندب وإن كانت القرينة دالة على الإباحة كان موجب الأمر الإباحة وهكذا [٦٥].

وما نحن بصدده هو مجيء الأمر بعد الحضر. وبعد أن اتفق الجمهور على أن الأمر للوجوب اختلفوا في حكم الأمر بالشيء بعد النهي عنه وتحريمه.

فذهب جمهور المفسرين إلى أنه يدل على الإباحة [٦٦]، وإليه ذهب فقهاء الشافعية [٦٧]، واستدلوا بأن قوله تعالى: **{وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا}** متعلق بقوله:**{غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ }**[٦٨] بمعنى أنه ورد صيغة الأمر:**(فَاصْطَادُوا)**بعد تحريم الاصطياد ،وأن حكم الاصطياد مباح بالإجماع فدل على أن الغرض من الأمر هنا الإباحة. ومثله قوله تعالى: **{فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ }**[٦٩]وهذا النص ورد بعد تحريم البيع، عند النداء لصلاة الجمعة، والابتغاء من فضل الله، نعني: الكسب والبيع وسائر التجارات، والأمر بالانتشار والابتغاء من فضل الله هنا مباح باتفاق العلماء ،مع أنه ورد بعد التحريم [٧٠].

وذهب الإمام القرطبي إلى أن الأمر بعد النهي والتحريم يفيد الوجوب، كما ورد الأمر بشيء دون سبق تحريم [٧١]. وهذا الذي عليه جمهور الحنفية [٧٢]. واستدلوا بأن الأدلة الدالة على الوجوب لا تفرق بين أمر ورد بعد الحضر، وبين أمر غير مسبوق به، وأن مقتضى الوجوب قائم وتقدم الحضر لا يصلح مانعاً، والدليل قوله تعالى:**{ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ }** [٧٣].فقد ورد صيغة الأمر (فَاقْتُلُوا) بعد أن نهى عن القتال في

أشهر الحرم .والمراد بـ(فَاقْتُلُوا)الوجوب لأنه جهاد ،والجهاد واجب بلا خلاف بين الفقهاء (٧٤).

وسلك الحافظ ابن كثير مسلكاً آخر في ترجيح الوجه الذي يحمل عليه فعل الأمر بعد النهي والتحريم فقال: والصحيح الذي يثبت على السَّبْر: أنه يرد الحكم إلى ما كان عليه قبل النهي، فإذا كان واجبًا رده واجبًا، وإن كان مستحبًا فمستحب، أو مباحًا فمباح. ومن قال: إنه على الوجوب، ينتقض عليه بآيات كثيرة، ومن قال: إنه للإباحة، يرد عليه آيات أخر، والذي ينتظم الأدلة كلها هذا الذي ذكرناه"(٧٥). وبه قال بعض الحنابلة (٧٦)، ووافقهم السعدي في ذلك (٧٧)،وعلى هذا القول حملوا فعل الأمر(**فَاصْطَادُوا**)في قوله تعالى:**{وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا}**. وفعل الأمر (**فَانْتَشِرُوا**) في قوله تعالى: **{فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ }**(٧٨)، وفعل الأمر(**فَاقْتُلُوا**) في قوله تعالى:**{ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ }** (٧٩).

ويظهر مما سبق أن ما ذهب إليه ابن كثير أقرب للصواب، ويدل على ذلك استقراء النصوص التي وردت فيها صيغة الأمر بعد النهي والتحريم، فلما كان المانع من الاصطياد هو الإحرام فإذا زال الإحرام وجب أن يزول المنع ويعود الحكم إلى ما كان عليه قبل الإحرام وهو الإباحة. والكسب بأسبابه كان مباحاً قبل النهي عنه عند سماع نداء الصلاة للجمعة، فلما جاء الأمر به بعد زوال المانع عاد الإباحة. والقتال في غير الأشهر الحرم كان واجباً على المسلمين، فلما جاء النهي عنه في أشهر الحرم صار حراماً، ثم لما جاء الأمر بالقتال بعد انتهاء الأشهر الحرم عاد حكم القتال إلى الوجوب كما كان قبل التحريم (٨٠).

٤- المرتكز الرابع: التوجيه النحوي لحروف المعاني

لكل حرف من حروف المعاني معنى خاص به، وقد يخرج عنه إلى معان أُخر، وهو ما يسمى بتناوب الحروف. والتناوب قضية خاض فيها العلماء منذ القديم بين مجيز ومنكر. فذهب جمهور البصريين إلى أن لكل حرف معنى حقيقياً واحداً، ويمنع نيابة بعض الحروف عن بعض قياساً، وما أوهم ذلك فهو محمول على نحو تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كقولهم:(سمع الله لمن حمده)، أي: استجاب. في حين ذهب جمهور الكوفيين إلى جواز نيابة الحروف بعضها عن بعض، ووافقهم في ذلك ابن قتيبة(ت٢٥٦هـ)، وابن سيده (ت٤٥٨هـ)، وابن هشام(ت٧٦١هـ)، وغيرهم (٨١).

وقد اختار البحث (واو العطف) أنموذجا، وذلك لكونها من الحروف الأحادية البسيطة، ومن أكثر حروف المعاني تداولاً في اللغة. وهي حرف تشرك المعطوف مع المعطوف عليه لفظاً وحكماً، وتَدخُلُ على الأسماء والأفعال والجمل، وهي أُم باب حروف العطف لكثرة مجالها فيه، وهي مشتركة في الإعراب والحكم (٨٢).

وقد اختلف العلماء في أصل وضعها اللغوي، هي موضوعة للجمع أو للترتيب. وقد أثارت جدلاً بين النحاة حول حقيقة العطف الذي تفيده بعد اتفاقهم على عدها أحد حروفه.

فذهب قسم من النحاة إلى أنها للترتيب واستشهدوا بقوله تعالى: **{يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ}**(٨٣) إذ أستفيد من هذه الآية أن الركوع مقدم على السجود، فلو لم تكن الواو للترتيب لما استفيد ذلك منها.

وبقوله تعالى: **{شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلا هُوَ وَالْمَلائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ}** (٨٤). فقد جاء الكلام مرتباً وقد عطف بالواو (٨٥). وقال الرماني(ت٣٨٤هـ):"وهذا يؤيد مذهب الشافعي في أن (الواو)يجوز أن ترتب"(٨٦). في حين ذهب سيبويه (٨٧)، وتبعه جمهور النحاة إلى أن (الواو)لمطلق الجمع، فتجمع أمرين، وتعلق الآخر منهما بما يتعلق به الأول من حكم (٨٨).

جاء في الكتاب: "وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا شيء بعد شيء لأنه يجوز أن تقول:(مررت بزيد وعمرو)، والمبدوء في المرور عمرو، ويجوز أن يكون زيدا ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة، فالواو يجمع هذه الأشياء على هذه المعاني، فإذا سمعت المتكلم بهذا أجبته على أيهما شئت لأنها قد جمعت هذه الأشياء"(٨٩).

ومنع الجمهور أن تكون (الواو)موضوعاً للترتيب، واستدلوا على ذلك بعدة أُمور منها (٩٠) :

١-أنه قد ورد (الواو) في جمل يستحيل أن يكون المراد بها الترتيب نحو قولك: (تقاتل زيد وعمرو) و(المال بين زيد وعمرو).

٢-و قد عطفت جملة على جملة بـ(الواو)والثانية قبل الأُولى من حيث الترتيب، نحو قوله تعالى: {يَا **مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ**} (٩١) ،ولا شك في أن الركوع مقدم على السجود.

٣-ولأنه لو كان للترتيب لتناقض قوله تعالى: {**وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ**}(٩٢) ، مع قوله:{ **وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ** }(٩٣).والقصة واحدة. والتناقض في كلامه سبحانه وتعالى محال.

وهذا الاختلاف النحوي أدى إلى اختلاف المفسرين والفقهاء في دلالة الواو في آيات كثيرة. نذكر منها آية الوضوء انموذجاً لكونها من الأحكام الفقهية الأكثر شيوعاً واستعمالاً.**قال تعالى: {يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ}** (٩٤) فقد اختلف المفسرون والفقهاء في المعنى المقصود من (الواو) في الآية هل هي تفيد الجمع أو الترتيب. فذهب جمهور المفسرين إلى أن (الواو)فيها تدل على الترتيب (٩٥)، وبه قال أكثر المالكية وهو مذهب الشافعية والحنابلة، والإمامية (٩٦)، واستدلوا على ذلك بعدة أمور منها:

١-أن الآية دلت على وجوب غسل الوجه ابتداءً فوجب الترتيب فيما بعده (٩٧).

٢-ربطت هذه الفاء **{ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ }** الذي هو جواب الشرط، بـ**{ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ }**الذي هو فعل الشرط، والجواب يجب، أي: يكون مرتباً بكل ما يحويه على فعل الشرط (٩٨) .

٣-أنه لو أريد الجمع المطلق لكان المناسب أن يذكر المغسولات متسقة في النظم والممسوح بعدها، فلما أدخل ممسوحاً بين مغسولين دل على وجوب الترتيب (٩٩).

٤-والترتيب مستفاد من فعل الرسول ﷺ فقد ثبت عنه أنه ما توضأ إلا مرتباً (١٠٠).

وذهب الحنفية إلى أن (الواو) لمطلق الجمع، وليس فيها دلالة الترتيب (١٠١)، وبناءً على ذلك لم يشترطوا الترتيب في الوضوء، فلو بدأ المتوضئ بغسل القدمين ثم مسح رأسه ثم غسل يديه ووجهه أجزأه ذلك؛ لأن الآية أمرت بغسل هذه الأعضاء جميعها، وليس فيها ما يدل على وجوب الترتيب.

والبحث يرجح رأي جمهور النحاة لقوة أدلتهم ورجحانها على أدلة المخالفين. ويثبت أن الواو لمطلق الجمع، وليست موضوعة للترتيب لورود آيات كثيرة تمنع ذلك [١٠٢]، ولكن قد تفيد الترتيب أحيانا إذا صاحبتها قرينة كما قال ابن عقيل(ت٧٦٩هـ):" فإذا قلت: (جاء زيد وعمرو) دل ذلك على اجتماعهما في نسبة المجيء إليهما، واحتمل كون عمرو جاء بعد زيد، أو جاء قبله، أو جاء مصاحبا له، وإنما يتبين ذلك بالقرينة، نحو: جاء زيد وعمرو بعده، وجاء زيد وعمرو قبله، وجاء زيد وعمرو معه"[١٠٣].

وبهذا فإننا نميل إلى أن(الواو)في آية الوضوء للترتيب، لورود عدة أدلة من الرسول ﷺ تشير إلى وجوب الترتيب، منها: حديث أبي هريرة المذكور آنفاً. ولعموم قوله (صلى الله عليه وسلم): **(أبدأ بما بدأ الله به)**[١٠٤] ،ومضت السنة العملية على هذا الترتيب بين الأركان فلم ينقل عن الرسولﷺ أنه توضأ إلا مرتباً، ولأن الوضوء عبادة والأصل في العبادات الاتباع، ولو جاز ترك الترتيب لتركه في بعض الأحوال لبيان الجواز[١٠٥].

وهكذا تمكن البحث من أن يتخذ مذهباً وسطاً، ويوفق بين رأي جمهور النحاة القائلين بأن(الواو)لمطلق الجمع، ورأي جمهور المفسرين والفقهاء القائلين بأن(الواو)في آية الوضوء للترتيب وليس بينهما تعارض، فـ(الواو)فيها للجمع والترتيب، فيجب أن يوضئ جميع أعضائه ويراعي الترتيب فيها كما ورد في السنة. – والله أعلم –

٥– المرتكز الخامس: التوجيه النحوي للتراكيب

الاختلاف في تعيين الخبر

عرف النحاة المبتدأ بأنه الشيء المحكوم عليه، والخبر هو الشيء المحكوم به، أي :(هو الحكم)، وهو الذي يكمل الجملة مع المبتدأ، ويتمم معناها الأساسي وغالباً ما يكون المبتدأ معلوماً عند المتكلم والسامع معاً، ويكون الخبر مجهولاً عند السامع، أو غير مجهول لكنه موضع الاهتمام به والتطلع عليه [١٠٦]. وقد يحصل التنازع في موقع الخبر وذلك إذا تعددت الاحتمالات في تعينه كما هو جلي في قوله تعالى: **{وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلا}**[١٠٧] ذكر ابن القيم في تفسير الآية :أن" (**حج البيت**) مبتدأ وخبره في أحد المجرورين قبله، والذي يقتضيه المعنى أن يكون في قوله:(**على الناس**)لأنه وجوب، والوجوب يقتضي(**على**)ويجوز أن يكون في قوله:(**لله**)لأنه متضمن الوجوب والاستحقاق، ويرجح هذا التقدير أن الخبر محط الفائدة وموضعها، وتقديمه في هذا الباب في نية التأخير، فكان الأحسن أن يكون(لله على الناس). ويرجح الوجه الأول بأن يقال قوله:(حج البيت على الناس) أكثر استعمالا في باب الوجوب من أن يقال:(حج البيت لله)، أي: حق واجب لله، فتأمله"[١٠٨] [١٠٩] .

وقد تبين مما سبق أنه قد حصل تنازع في موقع الخبر بين شبه جملة (**لِلَّهِ**)، وشبه جملة (**عَلَى النَّاسِ**)، فكلاهما يصلح لأن يكون خبراً، لأن الخبر كما ذكرنا هو اللفظ لذي يكمل الجملة مع المبتدأ، ويتمم معناها الأساسي. ومن خلال تعريف الخبر يتضح أن كل احتمال من الاحتمالين يصلح لأن يقع موقع الخبر؛ لأن بكل واحد منهما تحصل الفائدة للمخاطب وهو :(بيان حكم الحج). ومن المعلوم أن الصحابة المخاطبين بهذه الآية لم يكونوا على علم بحكم الحج إلا بعد نزول هذه الآية، وقد فهم منها الرسول ﷺ الحكم بوجوب الحج بدليل قوله ﷺبعد نزول الآية: ((يا **أيها الناس قد فرض عليكم الحج**

فحجوا)) فقال رجل: أفي كل عام يا رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً فقال الرسول ﷺ:((**لو قلتها لوجبت**))[١١٠].

وقد اختلف المفسرون والنحاة في تعيين خبر (حِجُّ الْبَيْتِ) في هذه الآية.

فذهب فريق منهم إلى أن الخبر هو شبه جملة (لِلَّهِ)، وشبه جملة (عَلَى النَّاسِ) متعلق بما تعلق به الخبر [١١١]، حيث اكتفوا بهذا الوجه من دون ذكر وجه آخر.

وذهب الجمهور إلى أن الآية تحتمل ثلاثة أوجه [١١٢]:

الأول ما ذُكِر، والثاني: عكسه أي: أن يكون شبه جملة (عَلَى النَّاسِ) خبراً، و(لِلَّهِ) متعلقا به. والثالث: أن يكون شبه الجملة الأولى خبراً، والثانية حالاً. قال السيوطي: "هذا الوجه مما لا يختلف في جوازه ...لتقدم العامل وهو الظرف [١١٣]، وتأخر المعمول وهو الحال، فهو نظير قولك: في الدار جالساً رجلٌ، وهذا مما لاشك في جوازه" [١١٤] .

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يصح جعل شبه الجملة الأولى حالاً والثانية خبراً، لما يلزم في ذلك من تقدم الحال على عامله الظرف وهو ممنوع [١١٥].

وذكر السيوطي وجهاً آخر هو أن يكون (لِلَّهِ) شبه جملة في محل رفع خبر أول، (عَلَى النَّاسِ) في محل رفع خبر ثانٍ [١١٦].وممن قال بصحة هذا الوجه الشيخ عبد الكريم المدرس في تفسيره [١١٧].

وفي هذا الوجه نظر لأن مسألة تعدد الأخبار لمبتدأ واحد ليس محل الاتفاق بين النحاة، فقد ذهب جمهور النحاة إلى جواز تعددها واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: **{وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ}**[١١٨]. ولكنهم وضعوا عدة شروط على جواز تعددها. منها: ألا يتقدم الخبران على المبتدأ [١١٩]. وفي هذه الآية قد تقدم الخبران عليه، لذا اكتفى البحث

بالاعتماد على الأوجه الثلاثة التي ذكرها الجمهور ويرجحها، والوجهان اللذان ذكرهما ابن القيم يندرجان ضمنها.

ويكون تفسير الآية على التوجيه الأول: حج البيت لله، أي: حج البيت حق لله في رقاب الناس، لا ينفكون عن أدائه، والخروج من عهدته [١٢٠]، وقال الإمام الرازي:" وقدم الخبر ليبين أن هذا الإيجاب لمجرد عزة الألوهية، وكبرياء الربوبية، لا لجر نفع، ولا لدفع ضر"[١٢١].

أما تفسيرها على الوجه الثاني: حج البيت على الناس، أي: حج البيت فرض وواجب على الناس، وهو حق لله تعالى، ويكون المراد منه إيجابه على كل إنسان يستطيعه، وتعميم التكليف يدل على شدة الاهتمام به[١٢٢].ويكون معناها على الوجه الثالث: حج البيت حق لله حال كونه واجبا مستقراً على الناس القادرين منهم [١٢٣].والتفسيرات السابقة كلها متقاربة في المعنى، والمراد بها وجوب الحج على الناس القادرين على أدائها. والخلاف بين الأوجه الثلاثة لفظي.

وفضل الجمهور الوجه الأول على بقية الأوجه، في حين فضل السهيلي الوجه الثاني وتبعه ابن القيم والسعدي [١٢٤]، وهو كون شبه جملة (عَلَى النَّاسِ) خبراً، و(لِلَّهِ) متعلقا به.

والباحث يؤيدهم في ذلك، نظراً لأن (على) ظاهرة في الوجوب في حين (اللام)في قوله (لِلَّهِ) للاستحقاق وتتضمن الوجوب والظاهر مقدم على الضمني. والله أعلم.

الخاتمة

١. تناول البحث مفهوم التوجيه النحوي معرفاً به ومحدداً دلالته اللغوية والاصطلاحية، وتوصل إلى أن النحو ليس مقتصراً على ما في أواخر الألفاظ من علامات بل ثمة علاقة بين التوجيه النحوي والمعنى، فكل منهما يؤثر في الآخر، ولا بد من تفعيل الأمرين معاً للكشف عن مقصود النص؛ ولهذا كان للنحاة اهتمامُ بالمعنى إلى جانب اهتمامهم بصنعة النحو والإعراب.

٢. ضرورة ربط النحو بالعلوم الشرعية الأخرى وجعله وسيلةً لفهم الكتاب والسنة، والنأي عن التعقيدات والتأويلات المتعسفة انتصاراً للمذهب النحوي على حساب المعنى، بل يجب قبول الرأي النحوي الذي يتفق مع الحكم الشرعي، وإن كان أقل أنصاراً، فالواجب استبصار المعنى الشرعي في دلك.

٣. إن النكرة والمعرفة عنصران مهمان في بنى النحو وتركيب الكلام، وأن تكرار الاسم نكرةً في الكلام يدل على أن الثاني غير الأول غالباً، وأن تكراره معرفةً يدل على أن الثاني عين الأول غالباً. وأن النكرة تدل على إرادة الوحدة أو الجنس أو التعظيم أو غيرها من الأغراض إذا وردت مطلقة. وتدل على إرادة العموم إذا وردت في سياق النفي أو شبهه.

٤. إن دلالة فعل الأمر بعد النهي والتحريم، تقتضي إعادة الحكم إلى ما كان عليه قبل النهي، فإذا كان واجبًا رده واجبًا، وإن كان مستحبًا فمستحب، أو مباحًا فمباح.

٥. الأصل أن (واو العاطفة) للجمع، وقد تفيد الترتيب بمعونة القرينة في بعض حالاتها.

٦. إن المعنى هو الأساس في التراكيب النحوية، والألفاظ وسيلة للكشف عنه. وأنه لا بد من مراعاة السياق للكشف عن المعاني التي تحملها التركيب، وترجيح المعنى الذي تناسبه.

المراجع

(١) الفراهيدي: الخليل بن أحمد (د.ت) **كتاب العين**، تحقيق: د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، بيروت، مكتبة الهلال:٤/٦٦.

(٢) أحمد بن فارس بن زكريا (١٤٢٠هـ -١٩٩٩م)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، ط٢: ٦/٨٩.

(٣) ابن منظور، محمد بن مكرم، (د.ت). **لسان العرب**، تحقيق: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد صادق العبيدي، بيروت: دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، ط٣: ١٥/٢٢٥-٢٢٦.

(٤) اليسوعي، لويس بن معلوف،١٩٨٦م، **المنجد في اللغة والأعلام**، بيروت، دار المشرق، ط٣: ٨٨٩.

(٥) بكر عبد الله خورشيد، ٢٠٠٠م، **أثر كلام العرب في التوجيه النحوي للأداة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية-جامعة الموصل، العراق :١٦.

(٦) القزويني، محمد بن عبد الرحمن (١٤١٩هـ ١٩٩٨م). **الإيضاح في علوم البلاغة**، تحقيق: الشيخ بهيج غزاوي، بيروت، دار إحياء العلوم، ط:٣٥٠.

(٧) **الحميري، قاسم محمد اسود١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م، التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في تبيان العكبري**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية -جامعة بابل، العراق:٧-٨.

(٨) ينظر: العشيبي، بشيرة علي فرج،١٩٩٩م، **أثر المعنى النحوي في تفسير القرآن بالرأي**، بنغازي، دار الكتب الوطنية، ط١ :٢٩.

(٩) ينظر: الجرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمن(١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)، **دلائل الإعجاز في علم المعاني** تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي بيروت، دار الكتب العلمية:٤٢.

(١٠) ينظر: نشأت علي محمود عبد الرحمن، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، **التوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث النبوي الشريف (دراسة في الصحيحين)**، كلية الآداب-جامعة الموصل، العراق:٢٢-٢٣.

(١١) الجرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمن(١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)، **دلائل الإعجاز في علم المعاني**:٤٢

(١٢) الغزالي، حامد محمد بن محمد(١٤١٣هـ-١٩٩٣م). **المستصفى في علم الأصول**: تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١: ١٨/١.

(١٣) ينظر: نشأت علي محمود عبد الرحمن، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م، **التوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث النبوي الشريف(دراسة في الصحيحين)**:٢٣.

(١٤) الجرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمن(١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)، **دلائل الإعجاز في علم المعاني**:٣٠.

(١٥) الموصلي، يعيش بن علي بن يعيش(١٤٢٢هـ-٢٠٠١م). **شرح المفصل للزمخشري**، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١ :٢٢١/١-٢٢٢.

(١٦) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م). **الإتقان في علوم القرآن**: تحقيق: محمد سالم هاشم، بيروت: دار الكتب العلمية،ط٢ :٢٧٨.

(١٧) ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم، (د.ت). **لسان العرب**:١١٤/٩.

(١٨) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، **أسرار العربية**، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، بيروت: دار الجيل:٤٦.

(١٩) سورة فاطر:٢٨.

(٢٠) القيسي مكي بن أبي طالب (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م) **مشكل إعراب القرآن**: تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت -لبنان، ط٢: ٦٣/١.

(٢١) ينظر: الزركشي، محمد بن بهادر، **(١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م)**، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١: ١٧٢.

(٢٢) سورة النساء:١٢.

(٢٣) ينظر: ينظر: الزركشي، (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م). **البرهان في علوم القرآن** :١٧٢، الأندلسي أبو حيان، محمد بن يوسف (١٤٢٢هـ -٢٠٠١م)، **البحر المحيط**: تحقيق: الشيخ

عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية ط١: ١٩٧/٣، والسيوطي، (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م). **الإتقان في علوم القرآن**:٢٧٨.

(٢٤) سورة الطارق: ٨-٩.

(٢٥) ينظر: ابن جني، (د.ت) أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت: عالم الكتب: ٢٥٥/٣-٢٥٦، الزركشي، (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م). **البرهان في علوم القرآن** :١٧٢.

(٢٦) ابن جني، أبو الفتح عثمان(د.ت)، **الخصائص**:٢٨٣/١-٢٨٤.

(٢٧) الفاكهي عبد الله بن أحمد، (د. ت)، **شرح الحدود النحوية**، تحقيق: د. زكي فهمي الآلوسي، الموصل: ٦٤.

(٢٨) ينظر: الطراز: ١١/٢، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ٢٨٢/٢.

(٢٩) الفاكهي عبد الله بن أحمد، (د. ت)، **شرح الحدود النحوية**: ٦٥.

(٣٠) ينظر: العلوي، يحيى بن حمزة ابن علي بن إبراهيم (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م) **الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، بيروت: دار الكتب العلمية – بيروت: ١١/٢، د. أحمد مطلوب(١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)، **معجم المصطلحات البلاغية وتطورها**، بغداد، مطبعة المجمع العلمي العراقي: ٢٨٢/٢.

(٣١) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر(١٤٢٠هـ-١٩٩٩م). **الكتاب**: تحقيق د. إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١: ٤٧/١

(٣٢) المعهود: هو ما تقدم عليه مذكور، سواء كان مذكورا باللفظ أو معلوما عند المخاطب، أو يكون المخاطب حاضرا وشاهدا. ينظر: الموصلي، ابن يعيش(١٤٢٢هـ-٢٠٠١م). **شرح المفصل للزمخشري**:٣٤٩/٣.

(٣٣) الزركشي، (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م). **البرهان في علوم القرآن** :٧٥٨-٧٥٩، السيوطي، (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م). **الإتقان في علوم القرآن**:٢٩٦، العمادي أبو السعود محمد بن محمد(١٤١١هـ-١٩٩٠) **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم**، بيروت، دار إحياء التراث العربي ط٢ :١٧٣/٩.

(٣٤) سورة الفاتحة :٦-٧ .

(٣٥) سورة الرحمن:٦٠

(٣٦) ينظر: ابن هشام الأنصاري، (د.ت) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار الطلائع :٢/٣١٤، والزركشي، (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م). **البرهان في علوم القرآن**:٧٥٩-٧٦٠.

(٣٧) سورة القصص:٢٥-٢٦.

(٣٨) ينظر: ابن كثير إسماعيل بن كثير القرشي(١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م) **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، **قاهرة**، مكتبة الصفا: ٦/٨٥. والزركشي، (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م). **البرهان في علوم القرآن**:٧٦٠.

(٣٩) ينظر: والزركشي، (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م). **البرهان في علوم القرآن**:٧٦٠، العمادي (١٤١١هـ-١٩٩٠) **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم**:٩/١٧٣، الشوكاني، (١٤١٣هـ-١٩٩٣م). **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية، تحقيق**: سيد بن إبراهيم بن صادق، القاهرة: دار الحديث، ط١ :٥/٦٦٥.

(٤٠) سورة الروم:٥٤.

(٤١) ينظر: الشنقيطي، محمد الأمين(١٤١٧هـ-١٩٩٦م). **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**: بيروت، دار إحياء التراث العربي، (ط١):٤/٢٤٢.

(٤٢) سورة الزخرف: ٨٤.

(٤٣) ينظر: ابن هشام الأنصاري، (د.ت) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**:٢/٣١٤.

(٤٤) والزركشي، (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م). **البرهان في علوم القرآن**: ٧٦١.

(٤٥) سورة النور:٣٥.

(٤٦) سورة هود: ٣.

(٤٧) الزركشي، (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م). **البرهان في علوم القرآن**: ٧٦١.

(٤٨) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م). **الإتقان في علوم القرآن**:٢٩٧.

(٤٩) سورة الروم: ٥٥.

(٥٠) ينظر: السعدي، (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م). **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، تحقيق: د. عبد الرحمن بن معلا اللويحق، الرياض: دار أضواء البيان:٦٤١.

(٥١) سورة الزمر:٢٧-٢٨.

(٥٢) الزمخشري جار الله (د.ت). **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**: بيروت، دار الكتاب العربي:١٢٥/٤.

(٥٣) سورة الشرح:٥-٦.

(٥٤) ينظر: الزمخشري (د.ت). **الكشاف**:٧٧١/٤-٧٧٢، والعمادي (١٤١١هـ-١٩٩٠) **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم**:١٧٣/٩، الشوكاني، (١٤١٣هـ-١٩٩٣م). **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية، تحقيق**:٦٦٥/٥.

(٥٥) ينظر: الأندلسي أبو حيان، (١٤٢٢هـ -٢٠٠١م)، **البحر المحيط**:٤٨٤/٨، الزركشي، (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م). **البرهان في علوم القرآن**:٧٦٠.

(٥٦) الزركشي، (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م). **البرهان في علوم القرآن** ٧٦٠

(٥٧) ينظر: الأسنوي، عبد الرحيم بن حسن(١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م). **الكوكب الدري في تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية**، تحقيق: محمد حسن محمد، بيروت، دار الكتب العلمية :١٩٣.

(٥٨) ينظر: الآلوسي شهاب الدين السيد محمود(د.ت). **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، بيروت، دار الفكر: ٢١٧/٣٠.

(٥٩) مالك بن أنس الأصبحي، (د. ت)، **الموطأ**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مصر، دار إحياء التراث العربي –مصر:٤٤٦/٢،رقم الحديث(٩٦١).

(٦٠) ينظر: الزمخشري (د.ت). **الكشاف**:٧٧١/٤-٧٧٢.

(٦١) ينظر: العمادي (١٤١١هـ-١٩٩٠) **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم**،١٧٣/٩، الآلوسي (د.ت). **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**:٢١٧/٣٠.

(٦٢) ينظر: الموصلي، ابن يعيش(١٤٢٢هـ-٢٠٠١م). **شرح المفصل للزمخشري**:٤/٢٨٩، رضي الدين الأستراباذي ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م **شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق: د. إميل يعقوب، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي:٤/١٠٣.

(٦٣) ينظر: الموصلي، ابن يعيش(١٤٢٢هـ-٢٠٠١م). **شرح المفصل للزمخشري**:٤/٢٨٩.

(٦٤) ينظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م). **الإتقان في علوم القرآن**:٤٣٠.

(٦٥) ينظر: طويلة عبد الوهاب عبد السلام،١٤٢٠هـ٢٠٠٠م، **أثر اللغة في اختلاف المجتهدين**، القاهرة، **دار** السلام للطباعة والنشر، ط (٢):٤٢٢.

(٦٦) ينظر: الزمخشري (د.ت). **الكشاف**:١/٦٠٢، العمادي (١٤١١هـ-١٩٩٠) **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم**:٣/٤.

(٦٧) ينظر: الزركشي محمد بن بهادر،١٤٢١هـ -٢٠٠٠م، **البحر المحيط في أصول الفقه**، تحقيق: د. محمد تامر، بيروت، دار الكتب العلمية:٢/١١١-١١٢.

(٦٨) سورة التوبة:١.

(٦٩) سورة الجمعة:١٠.

(٧٠) ينظر: زيدان، عبد الكريم(د.ت)، **الوجيز في أصول الفقه**، دار إحسان للنشر والتوزيع:٢٩٥-٢٩٦.

(٧١) ينظر: القرطبي، محمد بن أحمد،١٩٨٥م، **الجامع لأحكام القرآن**: بيروت، دار إحياء التراث ط (٢) :٦/٤٤.

(٧٢) ينظر: السرخسي محمد بن أحمد (د.ت) **أصول السرخسي**: بيروت، دار المعرفة :١/١٩.

(٧٣) سورة التوبة:٥.

(٧٤) ينظر: القرطبي،١٩٨٥م، **الجامع لأحكام القرآن**: بيروت، دار إحياء التراث ط (٢):٦/٤٤.

(٧٥) ابن كثير القرشي(١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م) **تفسير القرآن العظيم**:٣/٧.

(٧٦) ينظر: الحنبلي، علي بن عباس،١٣٧٥ هـ-١٩٥٦م، **القواعد والفوائد الأصولية**، تحقيق: محمد حامد الفقي، القاهرة، مطبعة السنة المحمدية:١٦٤.

(٧٧) ينظر: السعدي، (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م). **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**:٢١٥.

(٧٨) سورة الجمعة:١٠.

(٧٩) سورة التوبة:٥.

(٨٠) ينظر: زيدان، عبد الكريم(د.ت)، **الوجيز في أصول الفقه**:٢٩٦.

(٨١) ينظر: ابن قتيبة عبد الله بن مسلم،١٩٦٣م، **أدب الكاتب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، مكتبة السعادة، الطبعة الرابعة: ٣٩٤، وابن سيدة، (د.ت)، **المخصص**، بيروت، دار إحياء التراث العربي: ٤/ ٢٢٥، وابن هشام عبد الله بن يوسف (د.ت). **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**:١/١٢٢.

(٨٢) ينظر: المرادي حسن بن قاسم،١٩٧٥م، **الجنى الداني في حروف المعاني**: تحقيق: طه محسن، طبع بمطابع جامع الموصل:١٨٨.

(٨٣) سورة الحج:٧٧.

(٨٤) سورة آل عمران:١٨.

(٨٥) ينظر: الرماني، علي بن عيسى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، **معاني الحروف**، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، جدة، دار الشروق، (ط٣):٥٩، المرادي ،١٩٧٥م، **الجنى الداني في حروف المعاني**:١٨٨.

(٨٦) الرماني، علي بن عيسى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، **معاني الحروف**:٦٠.

(٨٧) ينظر: سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر(١٤٢٠هـ-١٩٩٩م). **الكتاب**:١/٥٠٢.

(٨٨) ينظر: الموصلي، ابن يعيش(١٤٢٢هـ-٢٠٠١م). **شرح المفصل للزمخشري**:٥/٦، رضي الدين الأستراباذي ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م **شرح كافية ابن الحاجب**:٤/٣١٠، المرادي حسن بن قاسم،١٩٧٥م، **الجنى الداني في حروف المعاني**:١٨٨.

(٨٩) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر(١٤٢٠هـ-١٩٩٩م). **الكتاب**:١/٥٠٢.

(٩٠) ينظر: الموصلي، ابن يعيش(١٤٢٢هـ-٢٠٠١م). **شرح المفصل للزمخشري**:٥/ ٨، رضي الدين الأستراباذي ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م **شرح كافية ابن الحاجب**:٤/٣١١.

(٩١) سورة آل عمران:٤٣.

(٩٢) سورة البقرة :٥٨.

(٩٣) سورة الأعراف: ١٦٣

(٩٤) سورة المائدة:٦.

(٩٥) ينظر: القرطبي،١٩٨٥م، **الجامع لأحكام القرآن**:٦/٩٨، ابن كثير القرشي (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م) **تفسير القرآن العظيم**:٣/٣١.

(٩٦) ينظر: القرطبي،١٩٨٥م، **الجامع لأحكام القرآن**:٦/٩٨-٩٩، ابن قيم الجوزية،١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م **بدائع الفوائد**، تحقيق: أحمد بن شعبان بن أحمد، القاهرة، مكتبة الصفا :١/٧٠-٧١، بسلار، أحمد بن عبد العزيز،١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، **المراسم في الفقه الإمامي**: تحقيق: د. محمود البستاني، بيروت، دار الزهراء:٣٨.

(٩٧) ابن كثير القرشي(١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م) **تفسير القرآن العظيم**:٣/٣٢.

(٩٨) ينظر: القرطبي،١٩٨٥م، **الجامع لأحكام القرآن**:٦/٩٩.

(٩٩) ابن قيم الجوزية،١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م **بدائع الفوائد**:١/٧٠.

(١٠٠) تمام الحديث: ثبت عن أبو هريرة أنه توضأ فغسلَ وَجهَه فَأَسبَغ الْوضوءَ ثُمَّ غسل يَدَه اليمْنَى حَتَّى أَشرَع فِي الْعضد ثُمَّ يدهُ الْيسرى حَتَّى أَشْرع فِي الْعَضد ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَه ثُمَّ غَسل رِجْلَهُ الْيُمْنَى حَتَّى أَشْرَعَ فِي السَّاق ثُمَّ غسل رِجْلَهُ الْيُسْرَى حَتَّى أَشرع فِي السَّاقِ ثُمَّ قَالَ هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) يَتَوَضَّأُ)). أخرجه مسلم، ينظر: مسلم بن الحجاج(د.ت). **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي:١/٢١٦، رقم الحديث(٢٤٦).

(١٠١) ينظر: الكاساني، علاء الدين، ١٩٨٢م، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**: بيروت، دار الكتاب العربي، (ط٢): ١/١٨-١٧.

(١٠٢) قد سبق ذكر بعضها وثمة آيات أُخرى: منها قوله تعالى: { **كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ** }(سورة شورى: ٣)ولا شك في أن ما أُحي إلى محمد(صلى الله عليه وسلم)متأخر عما أُوحي إلى الأنبياء السابقين (عليهم السلام).وقوله تعالى على لسان الكفار:{ **إِنْ هِيَ إِلا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ** }(سورة المؤمنون: ٣٧) فلو كانت الواو تدل على الترتيب لكان هذا الكلام اعترافاً من الكفار بالبعث بعد الموت ،وهم منكرون له ،وإنما أرادوا الحياة الدنيا ،وهي قبل الموت. ينظر: البغوي، الحسين بن مسعود١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، **معالم التنزيل**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت دار إحياء التراث العربي :٤١٧/٥.

(١٠٣) ابن عقيل، (د.ت). **شرح ابن عقيل**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، انتشارات ناصر خسرو:٢٢٦/٢.

(١٠٤) أخرجه مسلم، ينظر: مسلم بن الحجاج(د.ت). **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي:٨٨٨/٢، رقم الحديث(١٢١٨).

(١٠٥) ينظر: السيد سابق،١٤١٧هـ-١٩٩٧م، **فقه السنة**: المنار للنشر والتوزيع:٥٠/١.

(١٠٦) ينظر: ابن عقيل، (د.ت). **شرح ابن عقيل**:٢٠١/١.

(١٠٧) سورة آل عمران:٩٧.

(١٠٨) ابن قيم الجوزية،١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م **بدائع الفوائد**: ٣٦/٢، السعدي، (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م). **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**:١٣٥.

(١٠٩) نقل السعدي هذا القول عن ابن القيم، ولكن بعد البحث ظهر أنه ليس من كلامه، وإنما نقله عن أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي(ت٥٨١هـ) بدليل أن هذا الكلام موجود في كتابه (نتائج الفكر في النحو) ينظر: السهيلي، (د.ت) **نتائج الفكر في النحو**، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، منشورات جامعة قار يونس: ٣٠٩

(١١٠) أخرجه مسلم، ينظر: مسلم بن الحجاج(د.ت). صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي: ٩٧٥/٢، رقم الحديث(١٣٣٧).

(١١١) ينظر: الدرويش، محيي الدين،١٤١٧هـ-١٩٩٦م، **إعراب القرآن الكريم وبيانه، دمشق**، دار ابن كثير (ط٥):١/٥٦٨،

(١١٢) ينظر: الأندلسي أبو حيان، (١٤٢٢هـ -٢٠٠١م)، **البحر المحيط**: ٢/١١٠، السيوطي، عبد الرحمن ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، الأشباه **والنظائر في النحو**، تحقيق: غريد الشيخ، بيروت، دار الكتب العلمية:٤/٧٣.

(١١٣) من المعلوم أنه حينما يطلق الظرف يراد به ما يشمل الجار والمجرور. (ينظر: رضي الدين الأستراباذي ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م **شرح كافية ابن الحاجب**:٢/٢٣هامش المحقق)

(١١٤) السيوطي، عبد الرحمن ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، الأشباه **والنظائر في النحو**:٤/٧٣.

(١١٥) ينظر: رضي الدين الأستراباذي ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م **شرح كافية ابن الحاجب**:٢/٢٠، الأندلسي أبو حيان، (١٤٢٢هـ -٢٠٠١م)، **البحر المحيط**: ٢/١١٠.

(١١٦) السيوطي، عبد الرحمن ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، **الأشباه والنظائر في النحو**:٤/٧٤،

(١١٧) ينظر: المدرس، عبد الكريم،١٤٠٦ هـ-١٩٨٦م، **مواهب الرحمن في تفسير القرآن**، بغداد، دار الحرية للطباعة:٢/٢٢٦.

(١١٨) سورة البروج:١٤-١٦.

(١١٩) ينظر: ابن عقيل، (د.ت). **شرح ابن عقيل**:١/٢٥٧.

(١٢٠) ينظر: الزمخشري (د.ت). **الكشاف**:١/٣٩٠، السعدي، (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م). **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**:١٣٥.

(١٢١) الرازي (د.ت). **التفسير الكبير**، بيروت، دار إحياء التراث العربي (ط٣):٨/١٥٥.

(١٢٢) ينظر: الرازي (د.ت). **التفسير الكبير**:٨/١٥٥.

(١٢٣) ينظر: الآلوسي (د.ت). **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**: ٤/٧.

(١٢٤) ينظر: السهيلي، (د.ت) **نتائج الفكر في النحو**:٣٠٩، ابن قيم الجوزية،١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م **بدائع الفوائد**: ٢/٣٦.